

علم أصول الفقه

أصالة الاحتياط ١-٩-١٤٠١ ٣٠

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

العلم الإجمالي بالحكم الإلزامي الظاهري

الإجمال في العلم

الإجمال في الحجة

العلم الإجمالي بالحكم
الإلزامي الظاهري

٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

- (و اما الصورة الثانية) و هي ما علم فيه اشتراط خصوص الوجوب المعلوم كونه نفسياً فالشك فيها من جهة تقيد ما علم كونه نفسياً بالآخر يكون مجرى للبراءة كما ان الشك فيها من جهة الشك في الوجوب النفسي قبل حصول ما هو شرط للوجوب الآخر مجرى للبراءة [٢] أيضاً فتكون النتيجة

٩- العلم الإجمالي بالتدريجيات

- [٢] إذا كان الوجوب النفسي المحتمل ثبوته للوضوء في مفروض المثال مقيداً بإيقاعه قبل الوقت ليدور الأمر بين لزوم الإتيان به قبل الوقت و لزوم الإتيان به بعد الوقت من جهة دوران الأمر بين الوجوب النفسي و الغيرى فلا ينبغي الريب في عدم جواز الرجوع إلى البراءة في شيء منهما **على ما هو المختار من كون العلم الإجمالي منجزاً للتكليف في التدريجيات أيضاً** و اما إذا كان الوجوب النفسي على تقدير ثبوته متعلقاً به غير مقيد بإيقاعه قبل الوقت فلا معني للرجوع إلى أصالة البراءة عن وجوبه قبل الوقت أصلاً و حينئذ إذا لم يتوضأ المكلف حتى دخل وقت الصلاة فلا بد له ان يتوضأ و يوقع الصلاة بعده لأنه مقتضى العلم الإجمالي الموجب للاحتياط كما عرفت و اما إذا توضأ قبله فلا يجب عليه إعادة الوضوء بعد دخوله لأن تقييد الوضوء بوقوعه فيما بعد الوقت و لو على تقدير كون وجوبه غيرياً مجهول فيرجع معه إلى البراءة و مما ذكرناه يظهر الخلل فيما أفاده شيخنا الأستاذ قدس سره في المقام فلا تغفل

٩- العلم الإجمالى بالتدريجات

- من هذه الجهة نتيجة الغيرية فيختص وجوب الطهارة في مفروض المثال بما بعد الوقت الذى هو شرط لوجوب الصلاة (نعم) هناك جهة أخرى للشك و النتيجة معها للنفسية و هى جهة الشك فى ان الوضوء مثلاً إذا أتى به قبل الوقت يسقط به الوضوء فيما بعد الوقت أولاً و بعبارة أخرى يكون الشك فى ان وجوب الوضوء بعد الوقت مطلق أو مختص بمن لم يتوضأ قبله و مقتضى البراءة هو عدم الوجوب بالإضافة إلى المتوضئ قبله فيكون النتيجة مع الوجوب النفسى (و بالجملة) أصالة البراءة بالإضافة إلى تقيد الصلاة بالوضوء و بالإضافة إلى وجوبه قبل الوقت و وجوبه بعد الوقت لمن توضأ قبل الوقت بلا معارض فإن أصل وجوبه لمن لم يتوضأ قبل الوقت و ان كان معلوماً بعد دخوله إلا انه أعم من ان تكون الصلاة متقيدة به حتى لا يجوز الإتيان به بعدها

٩- العلم الإجمالي بالتدريجيات

- (ثم اورد) عليه المقرر بان مقتضى **تنجز العلم الاجمالي في التدريجيات** هو الاحتياط باتيان الوضوء قبل الوقت و بعده معا قضاء للعلم بتكليف اجمالا مردد بين الوضوء قبل الوقت فقط او الصلاة مع الوضوء في الوقت (و فيه) ان وجوب الصلاة في الوقت بقيد الوضوء ليس عدلا لوجوب الوضوء قبل الوقت حتى يتشكل منهما العلم الاجمالي بل نفس تقيد الصلاة في الوقت بالوضوء مشكوك بدوا و نفس لزوم الوضوء قبل الوقت ايضا مشكوك بدوا فتجربى البراءة في كل منهما طبعاً و لا يجدى انتزاع العلم الاجمالي في المنع عن ذلك فتبقى البراءة في كل منهما بلا معارض

٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

- فان العلم الاجمالي في التدرجيات منجز ايضا على ما هو المقرر عندهم.

٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

- تنجيز العلم الإجمالي في التدرجيات
- ثم إنَّ التحقيق في منجزية العلم الإجمالي و سائر ما يقع الكلام فيه: عدم الفرق بين كون الأطراف حاصلًا فعلًا، و بين التدرجيات في عمود الزمان؛ كان التكليف مطلقاً أو معلقاً أو مشروطاً.
- أمّا في الأولين فواضح؛ لعدم الفرق لدى العقل بين حرمة مخالفة المولى قطعاً أو احتمالاً في ارتكاب الأطراف المحققة فعلًا، أو في ارتكابها مع تحققها تدرجياً. فلو علم بحرمة شيء عليه - إما في الحال أو في زمان مستقبل - يحكم العقل بوجوب تركه في كلا الحالين. فالتكليف الواقعي منجز عليه، بل و كذا الأمر في الواجب المشروط؛ فإنه مع العلم بتحقيق شرطه في محله كالواجب المطلق من هذه الحيثية، فتدبر.

٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

• و فيه: أن هذا أيضاً مخالف لما بنى عليه قدس سره في مبحث الاشتغال؛ من تنجز العلم الإجمالي في التدرجيات؛ سواء لم يكن للزمان دخل في الملاك و الخطاب، أو كان له دخل في حسن الخطاب و لكن لم يكن له دخل في الملاك، أو كان للزمان دخل في الامتثال و الخروج عن عهدة التكليف من دون أن يكون له دخل في الملاك و الخطاب، أو كان للزمان دخل في الخطاب و الملاك و الحاصل: أنه قدس سره ذهب إلى تنجز العلم الإجمالي في التدرجيات؛ حتى فيما لو كان للزمان دخل في الخطاب و الملاك و ما ذهب إليه هناك هو مقتضى التحقيق، كما سيوافيك في محله - إن شاء الله -.

• (١) - فوائد الاصول ١: ٢٢٣.

• (٢) - نفس المصدر ٤: ١٠٨ - ١١٢.

٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

- التنبيه السابع:
- هل العلم الاجمالي بناء على كونه منجزا يكون مؤثرا في التدرجيات كما انه يكون منجزا في الدفعيات أم يفصل بين الموردين و قبل الخوض في البحث و بيان الحكم يناسب أن تقدم مقدمة و هي ان البحث يختص بمورد لا تكون الشبهة البدوية فيه مورد الاحتياط مثلا لو علم المكلف بابتلائه في اليوم الفلاني بمعاملة ربوية من جهة الشبهة الحكمية فلا اشكال في وجوب الاحتياط لا من باب تنجز العلم الاجمالي بل من باب وجوب الاحتياط في الشبهة البدوية اذا كانت الشبهة حكمية و لا يجوز الاخذ بالبراءة قبل الفحص كما هو المقرر كما انه لا يمكنه الحكم بصحة المعاملة بل يحكم بالفساد و باصالة عدم النقل و الانتقال مضافا الى أن التخصيص قطعي و مع احراز التخصيص يكون الاخذ بالعموم تمسكا به في الشبهة المصدقية.

٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

- ان قلت: ما المانع عن الاخذ بعموم دليل امضاء المعاملة؟ قلت:
- المفروض في المقام ان الشبهة حكمية و لا بد من الفحص عن المخصص كما انه لا بد من الفحص عن الدليل اذا كان الشك في الوجوب أو الحرمة فما دام لم يفحص عن المخصص لا يجوز الاخذ بالعموم.

٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

- و بعد بيان المقدمة نقول التدرجية على أقسام القسم الاول: ان المكلف يمكنه الجمع بين الاطراف و لكن باختياره يرتكب الاطراف بالتدرج كما لو علم بكون احد الثوبين غصبا فانه يمكنه أن يلبس كلا الثوبين دفعة واحدة و في هذا الفرض لا اشكال في تنجز العلم الاجمالي و لا مجال لتوهم الخلاف فان المفروض ان المكلف قادر على المخالفة القطعية و الموافقة كذلك.

٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

- القسم الثاني: أن لا يتمكن المكلف من القيام بكل الأمرين دفعةً و لكن قادر على كل واحد من الطرفين أو الاطراف كما لو علم اجمالاً بوجوب صلاة الجمعة أو الظهر فلا اشكال في تنجز العلم الاجمالي أيضاً في هذا القسم لفعليّة التكليف و تعارض الاصول في الاطراف.

٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

- القسم الثالث: أن يكون الواجب امراً متأخراً كما لو علم بوجوب الدعاء عند رؤية الهلال في هذه الليلة أو زيارة الحسين عليه السلام في الغد و في هذه الصورة قد يكون الوجوب فعلياً و الواجب استقبالياً على نحو الواجب المعلق و اخرى لا يكون الوجوب فعلياً على كل تقدير بل مراد بين الوجوب الفعلي و الوجوب المشروط أما الصورة الاولى فلا اشكال في تنجز العلم الاجمالي كبقية الموارد فان المفروض كون الوجوب فعلياً و يتعارض الاصل الجارى في كل طرف مع الاصل الجارى في الطرف الآخر.

٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

- و أما الصورة الثانية فالاقوال فيها مختلفة القول الاول: عدم تنجز العلم الاجمالي و مقتضى القاعدة جريان الاصل فى كلا الطرفين فان المكلف عند الواقعة الاولى يشك فى التكليف و توجه الالتزام اليه ف يأخذ بالبراءة و عند الواقعة الثانية ايضا يشك فى الالتزام و ينفيه بالاصل و لا يترتب عليه محذور.
- القول الثانى: تنجز العلم الاجمالي و عدم جريان الاصل فى شىء من الطرفين.

٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

- القول الثالث: التفصيل بين كون ملاك الحكم تاماً في ظرفه و عدم كونه كذلك فان ملاك الحكم المتأخر اذا كان تاماً فلا يجوز ترخيص المولى في تركه و ايضاً لا يرخسه العقل و يرى حسن عقابه لتفويت الملاك الملزم و بعبارة اخرى: لا فرق بين الالزام و الملاك.
- و اختار سيدنا الاستاد القول الثالث و قال لا يجوز تفويت الملاك الملزم في ظرفه و لذا يجب حفظ الماء قبل الزوال للوضوء للصلاة فلا فرق بين التكليف التدريجي و الدفعي في أن كليهما يوجبان تنجز الامر على المكلف.

٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

- أقول: الذي يجب على المكلف بحكم العقل اطاعة أوامر المولى و نواهيه و أما التحفظ على الملاك كى لا يفوت فلا و عليه لا مانع عن جريان البراءة عقلا و الاخذ بدليل عدم الوجوب و الحرمة استصحابا و براءة

٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

- و ان شئت قلت: المولى يمكنه ايجاب الاحتياط و مع عدم ايجابه الاحتياط و جعله الترخيص الظاهري لا وجه للاحتياط و التحفظ على الملاك نعم فيما يكون الملاك تاما و المولى لا يمكنه الالتزام كما لو كان نائما و صار ابنه مشرفا على الغرق أو الحرق يلزم على العبد أن ينقذ ولد المولى و بعبارة اخرى: ان كانت روح الحكم موجودة يجب القيام على طبق الوظيفة و إلا فلا و صفوة القول: انه لا ملزم من قبل العقل لحفظ الملاكات و انما العقل يحكم بلزوم الاتيان بما اوجبه المولى و ترك ما حرمه.

٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

- ٣. هل التخيير بدئى أو استمرارى
- قد تبين مما ذكرنا أنه إذا دار الأمر بين المحذورين فالإنسان مخير بين الفعل و الترك، مع جريان البراءة من الحكمين ظاهراً، فلو كانت الواقعة واحدة فلا موضوع للبحث عن كون التخيير بدئياً أو استمرارياً، إنما الكلام إذا تعددت الواقعة، كما إذا تردد شرب مائع فى ليالى الجمعة إلى شهر بين كونه محلوف الفعل أو الترك، فعلى القول بأنه بدئى، ليس له فى الواقعة الثانية اختيار غير ما اختاره فى الواقعة الأولى، بخلاف ما لو كان استمرارياً. ذهب المحقق النائنى إلى الثانى و استدل بما هذا حاصله:

٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

- إن أمره في كل ليلة الجمعة دائر بين المحذورين، فكون الواقعة مما يتكرر لا يوجب خروج المورد عن دوران الأمر بين المحذورين، و لا يلاحظ انضمام الليالي بعضها إلى بعض، لأن الليالي بقيد الانضمام لم يتعلق الحلف و التكليف بها، فلا بد من ملاحظتها مستقلة، ففي كل ليلة يدور الأمر بين المحذورين و يلزمه التخيير الاستمراري. يلاحظ عليه: أن المسألة ليست مبنية على ضم الليالي بعضها إلى بعض حتى يقال: إن كل ليلة موضوع بحيالها، و ليس الموضوع المجموع منها، بل مبنية على تنجيز العلم الإجمالي في التدرجيات مثل الدفعيات، فلو تردد وجوب شيء في وقت و حرمة في وقت آخر، تجب عليه الحركة على وفق العلم الإجمالي، فلو ترك الفعل في الأول و أتى به في الثاني فقد ارتكب المبعوض القطعي للمولى، و مثله المقام، فلو اختار في الواقعة الثانية خلاف الأولى علم أنه ارتكب المبعوض إما في الواقعة الأولى أو الثانية، و العقل كما يستقل بقبح ارتكاب المبعوض دفعة كذلك يحكم بقبحه تدريجاً.

٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

- التنبيه الثالث: عدم الفرق بين الدفعيات و التدرجيات في تنجز العلم الإجمالي
- ذكر بعض الأعلام كالمحقق العراقي رحمه الله لما إذا كانت أطراف العلم الإجمالي تدرجى الوجود صوراً ثلاثة:
- الأولى: ما يكون الزمان فيه مأخوذاً على نحو الظرفية المحضة بلا دخل له لا في التكليف و لا في موضوعه كما إذا علم التاجر بابتلائه في يومه أو شهره بالمعاملة الربوية.
- الثانية: ما يكون الزمان فيه مأخوذاً على نحو القيدية للمكلف به، أي كان الزمان قيدياً للواجب، كما إذا نذر أن يترك أكل غذاء مكروه خاص في ليلة خاصة و اشتبهت بين ليلتين أو أزيد.
- الثالثة: ما يكون الزمان فيه مأخوذاً على نحو القيدية في نفس التكليف أي كان الزمان قيدياً للوجوب، كما إذا علمت المرأة المضطربة بأنها تحيض في الشهر ثلاثة أيام فإن لأيام الحيض دخلاً في ملاك الحكم و في أصل التكليف بترك الوطء و العبادة و دخول المساجد و قراءة العزائم.
- (١) راجع نهاية الأفكار: القسم الثاني من الجزء الثالث، ص ٣٢٤.

٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

- أما الصورة الأولى: فقد قيل بوجوب الاحتياط بالاجتناب عن كل معاملة يحتمل كونها ربوية في تمام اليوم أو الشهر.
- إن قلت: إن الحكم فرع وجود موضوعه و مع عدم تحقق الموضوع لوجوب الاحتياط و هو العلم الإجمالي بوجود حرام فعلى في الحال، لا علم للمكلف بتوجه النهي إليه في الحال أيضا فلا تنجز له، لما مر من أن المنجز إنما هو العلم إجمالا بوجود تكليف فعلى.
- و قد اجيب عن هذا، بأن التكليف فعلى من باب أنه من قبيل الواجب المعلق الذي يكون الوجوب فيه فعليا و الواجب استقبالي .
- أقول: قد مر في البحث عن الواجب المطلق و المشروط عدم معقولية الواجب المعلق و إنه نحو تناقض و تلاعب بالألفاظ، نعم يمكن أن يقال: بأن العقل يحكم في هذه الموارد بوجوب الاجتناب وجوبا تهيئيا من باب المقدمة، كما يصح أن يقال أيضا: بأن العقل مستقل بقبح الإقدام على ما يؤدي إلى تفويت غرض المولى كحكمه بقبح الإقدام في الأغراض الشخصية في إذا علم مثلا بأن الغذاء في هذا المطعم مسموم ليوم من أيام الأسبوع فكما يجب الاحتياط بالاجتناب عن جميع الأطراف في الأغراض الشخصية كذلك يجب الاحتياط بالنسبة إلى أغراض المولى.
- أما الصورة الثانية: فالحال فيها ظهر بما ذكرنا في الصورة الأولى، فإن قلنا بإمكان الواجب المعلق فهو، و إلا يثبت وجوب الاحتياط من طريق حفظ غرض المولى، و كذلك الحال في الصورة الثالثة، و على أي حال يجب الاحتياط في التدرجيات بالاجتناب عن جميع الأطراف من باب حكم العقل بلزوم حفظ غرض المولى.
- و إن أبيت عن ذلك و أردت أن تثبت الوجوب من طريق فعلية التكليف فنقول: لا إشكال في عدم وجوب الاحتياط في الصورة الثالثة لأن المفروض فيها كون الزمان قيذا للوجوب، فليس التكليف فعليا حتى يوجب تنجز العلم الإجمالي، كما لا إشكال في أن الوجوب في الصورة الأولى و الثانية متوقف على قبول إمكان الواجب المعلق.

٩- العلم الإجمالي بالتدرجيات

- و لعل المراد من عدم جريان البراءة هو كون المقام من التدرجيات، لكنك قد عرفت أن العلم الاجمالي فيها إنما يكون منجزا فيما لم يكن الزمان قيذا في الواجب الآتي.